نص قال الشلوبين والصواب ان ذلك جايز وهو المشهور والمنصور
وقد اشار في النظم الى ترجيح الجواز بقوله مستعمل لان استعماله دليل
على جوازه تنبيه جواز الفصل بالظرف والمجرور عند المجوز مشروط
بكونهما متعلقين بفعل التعجب فان لم يتعلقا به امتنع الفصل بهما كما
امتنع بغيرهما فلا يجوز ما احسن بمعروف امرا وذكر في شرح التسهيل انه لا خلاف في
ذلك

نعم وبيس وما جرى مجراهما

ص فعلان غير منصرفين نعم وبيس ش قوله فعلان خبر
مقدم لنعم وبيس وفي ذلك خلاف وفي نقله طريقان احدهما ان البصريين
والكساي ذهبوا الى فعليتهما واستدلوا باوجه احدها اتصال تا التانيث
الساكنة بهما عند جميع العرب والثاني اتصال ضمير الرفع البارز بهما
في لغة قوم حكاها الكساي والاخفش والثالث بناوهما على الفتح كساير
الافعال الماضية وذهب الفراء واكثر الكوفيين الى انهما اسمان واستدلوا
بدخول حرف الجر في نحو قوله ما هي بنعم الولد ونعم السير على بيس
العير وتؤول على تقدير مقول فيها نعم الولد وعلى مقول فيه بيس العير
والاخرى حررها ابن عصفور في تصانيفه المتاخرة فقال لم يختلف احد
من النحويين البصريين والكوفيين في ان نعم وبيس فعلان وانما الخلاف
بينهم بعد اسنادهما الى الفاعل فذهب البصريون الى ان نعم الرجل جملة
فعلية وكذلك بيس الرجل وذهب الكساي الى ان قولك نعم الرجل
وبيس الرجل اسمان محكيان بمنزلة تابط شرا وبرق نحره
فنعم الرجل عنده اسم للممدوح وبيس الرجل اسم للمذموم وهما جملتان في
الاصل نقلا عن اصلهما وسمي بهما وذهب الفرا الى ان الاصل في قولك نعم
الرجل زيد وبيس الرجل عمرو رجل نعم الرجل زيد ورجل بيس الرجل
عمرو فحذف الموصوف الذي هو رجل واقيمت الصفة التي هي الجملة مقامه

وفاعلها

وفاعلها وبيس وفاعلها مقامه فحكم لها بحكمه فنعم الرجل من قولك
نعم الرجل زيد وبيس الرجل من قولك بيس الرجل عمرو عنده اسمان فاعلان
لزيد وعمرو وكما انك لو قلت ممدوح زيد ومذموم عمرو لكان زيد مرفوعا
بممدوح وعمرو مرفوعا بمذموم والذي حملهما على ذلك انهما رايا العرب
قد حكمت لنعم الرجل وبيس الرجل بحكم الاسماء في بعض المواضع فحملاهما على
ذلك في ساير المواضع وقوله غير منصرفين بسبب عدم تصرفهما للزومهما
انشاء المدح والذم وفي نعم اربع لغات نعم وهي الاصل ونعم بالتخفيف
ونعم بالاتباع ونعم بالتخفيف بعد الاتباع قيل واوضحها نعم وهي لغة
القران ثم نعم بالاتباع ثم نعم وهي الاصلية وقرى بهما فنعما هي نعم نعم في
المرتبة الرابعة وحكى بعضهم نعيم الرجل واستدل به على الاسمية
لان فعيلا من اوزان الاسماء ورد بان ذلك من باب الاشباع على سبيل
الشذوذ فلا يثبت لغة واما بيس فنص كثير على ان فيها اللغات الاربع
وقال بعضهم لم يسمع فيها الا بيس بالتخفيف بعد الاتباع وبيس على
الاصل والاخريان بالقياس قال ابن عصفور والمحققون للهمزة
يبدلون منها يا فيقولون بيس وحكى الاخفش وابو علي بيس بفتح البا
وسكون اليا وقوله ص رافعان اسمين ش يعني ان كلا منهما يقتضي
مرفوعا على انه فاعل لانهما فعلان كما سبق فان قلت كون المرفوع
بعدهما فاعلا انما هو على مذهب البصريين فما وجه رفعه على
مذهب الكوفيين قلت اما الطريقة الاولى فقال في البسيط
ينبغي ان يكون تابعا عندهم لنعم اما بدلا او عطفا ونعم اسم يراد به
الممدوح فكانك قلت الممدوح الرجل زيد واما على الثانية فواضح
وقوله ص مقارني ال ش نعت لقوله اسمين وحاصل كلامه
ان فاعل نعم وبيس يكون قسمين ظاهر ومضمر فالظاهر شرطه ان يكون

Copyright © King Saud University